

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٣ (٢٠١٢) التي طلب إلى مجلس الأمن فيها أن أوصل موافاته كل ٩٠ يوماً بتقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتضمن التقرير معلومات عن آخر التطورات التي شهدتها الحالة في دارفور، ويشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣. ويتضمن هذا التقرير أيضاً، في الفقرات من ٦٨ إلى ٧١، تقييماً للتطورات في ضوء النقاط المرجعية والمؤشرات المستكملة الواردة في تقريره السابق إلى مجلس الأمن، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/771، المرفق الأول).

ثانياً - التطورات السياسية

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، العمل على تنفيذ الوثيقة. وتعلق ذلك أساساً بالأحكام المتصلة بتقاسم الثروة وأعمال التحضير لتنظيم مؤتمر للمانحين.

٣ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، افتتح في نيالا، جنوب دارفور، مجلس السلطة الإقليمية لدارفور، وهو الهيئة التشريعية للسلطة الإقليمية لدارفور المنشأة بموجب وثيقة الدوحة. وعلى النحو المبين في تقريره السابق عن العملية المختلطة، المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/22)، أنشئ المجلس وعُين أعضاؤه بموجب مرسوم حكومي صدر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وفي حفل الافتتاح، أعلن علي عثمان طه، النائب الأول لرئيس



الجمهورية، أن البرلمان الوطني وافق على تحويل الدفعة الأولى من الأموال المخصصة لإعادة التعمير والتنمية من الحكومة إلى السلطة الإقليمية لدارفور على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة. في وقت لاحق من ذلك الشهر، قدمت وزارة المالية خطاب اعتماد إلى السلطة الإقليمية لدارفور بما قدره ٨٠٠ مليون جنيه سوداني (١٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). ومع ذلك، لم تصبح الأموال متاحة لتُصرف على أساس فرادي المشاريع إلا بعد أن توصلت السلطة الإقليمية لدارفور، ووزارة المالية، وبنك أمدرمان الوطني إلى اتفاق بشأن الجهة التي ستؤدي مدفوعات الفائدة على القرض المرتبط بتلك الأموال. ووفقا لهذا الترتيب، فإن السلطة الإقليمية لدارفور ووزارة المالية ستشتركان في أداء مدفوعات الفائدة.

٤ - وأكملت السلطة الإقليمية لدارفور والشركاء الدوليين بعثة التقييم المشتركة لدارفور، وهي العملية التي بدأت في أيار/مايو ٢٠١٢ لتقييم الانتعاش الاقتصادي في المنطقة واحتياجات التنمية والقضاء على الفقر. وترد النتائج التي توصلت إليها البعثة في الاستراتيجية الإنمائية لدارفور، التي أتيحت على الإنترنت في أوائل آذار/مارس (<http://darfurconference.com/DDS>). وتضع الاستراتيجية خطة تسلسلية ومنسقة وشاملة لتحقيق تنمية منصفة ومستدامة وتشاركية، وتوفر الإطار الذي طُلب من خلاله دعم الجهات المانحة للإنعاش والتنمية في مؤتمر عقد في الدوحة، يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل، وتم التعهد أثناءه بتقديم مبلغ ٣,٦ بلايين دولار، منها بليون دولار تعهدت بهما حكومة السودان.

٥ - وفيما يتعلق بما ورد في وثيقة الدوحة من أحكام بشأن العدالة، واصل المدعي الخاص لدارفور التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. وفي ٢٤ شباط/فبراير، احتتمت في محكمة الفاشر العامة محاكمة ستة جنود من قوات الدفاع الشعبي وُجهت إليهم تهمة قتل أحد قادة المجتمع المحلي في أبو زريقة (٣٦ كيلومترا جنوب الفاشر، في شمال دارفور) في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١١، وهي التهمة التي حقق فيها المدعي الخاص عام ٢٠١٢. وأدين المتهمون الستة جميعا بالقتل العمد وحكم عليهم بالإعدام. وتواصل العملية المختلطة الاحتجاج على عقوبة الإعدام. ومن بين القضايا الأخرى التي يجري المدعي الخاص التحقيق فيها حاليا هجمات شنها أفراد ميليشيات على نازحين في كتم والمناطق المحيطة بها في شمال دارفور في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٦ - وعلى الرغم من الأنشطة المذكورة أعلاه، ظل تنفيذ الجزء الأكبر من أحكام وثيقة الدوحة متخلفا كثيرا عن الجدول الزمني للتنفيذ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية. ولا تزال حالة الطريق المسدود بين الأطراف الموقعة قائمة

بشأن نتائج التحقق من جنود حركة التحرير والعدالة التي أجريت في الفترة من ٥ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٢ تعوق إحراز تقدم في هذا الصدد. ولم ينفذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين خلال اجتماع اللجنة المشتركة عقد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بشأن التحقق من مقاتلين إضافيين من حركة التحرير والعدالة وإجراء استعراض مكثبي لعملية التحقق برمتها بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي حين أن العملية المختلطة واصلت حث الطرفين على إحراز تقدم في العملية، لا يزال الطرفان غير قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن نتائج التحقق.

٧ - وواصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم المساعدة إلى حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في تنفيذ وثيقة الدوحة. وفي سياق الإطار الاستراتيجي المتكامل لتقديم الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الأطراف، عقدت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري اجتماعا في ١٩ شباط/فبراير لاستعراض مقترحات مشاريع يقصد منها المساعدة في تنفيذ وثيقة الدوحة. ووافق المشاركون على تنفيذ ثلاث مبادرات مشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري تشمل إصلاح مراكز توزيع المياه على طول طرق التنقل الرعوي في غرب ووسط دارفور من أجل تخفيف حدة التزاغات بين الرعاة الرحل والمزارعين؛ وتوفير التدريب التقني لموظفي مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين في نيالا؛ وتقديم التدريب أثناء العمل في أشغال البناء للشباب في مواقع مختلفة في جميع أنحاء دارفور. وستقدم العملية المختلطة المساعدة اللوجستية والتقنية للسلطة الإقليمية لدارفور دعما للمشاريع، بينما سيوفر فريق الأمم المتحدة القطري التمويل والمزيد من الدعم التقني. ومن المقرر أن يبدأ التنفيذ في أيار/مايو وأن يستغرق مدة قد تبلغ تسعة أشهر للاكتمال.

التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل للجميع

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت مفاوضات بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية، وهي فصيل يقوده محمد بشر، إلى التوقيع على اتفاق باعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير، نظمت الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالاشتراك مع حكومة دولة قطر، حلقات عمل في الدوحة عن مهارات التفاوض وأحكام وثيقة الدوحة لفائدة ٣٦ من أعضاء وفد حركة العدل والمساواة السودانية. ثم استؤنفت المحادثات بين الطرفين في ٢٠ كانون الثاني/يناير بوساطة عيشاتو مينداودو سليمان، كبيرة الوسطاء بالنيابة. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أدت هذه المحادثات إلى اعتماد جدول أعمال للمفاوضات، التزم الطرفان بموجبه بالتفاوض

دون تناقض مع أحكام وثيقة الدوحة حول المسائل المتعلقة بتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والترتيبات الأمنية، والتعويضات، والعدالة، والمصالحة، وعودة النازحين واللاجئين.

٩ - وفي ١٠ شباط/فبراير، وقع الطرفان على اتفاق لوقف إطلاق النار التزاماً بموجبه، في جملة أمور أخرى، بوقف الأعمال العدائية وأعمال العنف أو التخويف الموجهة ضد السكان المدنيين، والامتناع عن الأعمال العسكرية الهجومية ضد الطرف الآخر. ويستخدم الاتفاق آليات وإجراءات رصد وقف إطلاق النار المنشأة بموجب وثيقة الدوحة. وبعد ستة أسابيع من ذلك، في ٢٤ آذار/مارس، وقع الطرفان بالأحرف الأولى على اتفاق بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التزاماً فيه بالتنفيذ الكامل لأحكام وثيقة الدوحة وعدة تدابير إضافية. وتشمل الالتزامات الإضافية، في جملة أمور، إنشاء مجلس الرعاة والرحل في دارفور لتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للرعاة الرحل، وإنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية تحت إشراف السلطة الإقليمية لدارفور من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى المجتمعات المتضررة من النزاع. ثم اختتمت المفاوضات بين الطرفين في ٢٩ آذار/مارس باعتماد بروتوكول اتفاق بشأن المشاركة السياسية لحركة العدل والمساواة السودانية في الحكومة وإدماج قواتها في الخدمة العسكرية.

الحوار الداخلي في دارفور بشأن عملية السلام

١٠ - واصلت السلطة الإقليمية لدارفور، بالتعاون مع العملية المختلطة والشركاء الآخرين، زيادة شمل الجميع بعملية السلام في صفوف المجتمع المدني وغيره من الجهات الدارفورية صاحبة المصلحة. وفي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، عقدت هذه الهيئة مؤتمراً في نيالا عن الاحتياجات الأمنية والإنمائية للنازحين حضره حوالي ١٠٧٠ مشاركاً، منهم ٣٦٠ نازحاً، و ٢٠٠ من أعضاء منظمات المجتمع المدني، و ١١٥ مسؤولاً حكومياً، و ٥٠ لاجئاً. وركزت المناقشات بصورة رئيسية على دور الأمن، وإمكانية الحصول على الأراضي، والعلاقات بين المجتمعات المحلية، والحصول على الخدمات الاجتماعية في تهيئة الظروف الملائمة لعودة النازحين واللاجئين أو إعادة توطينهم. وأوصى المشاركون في هذا الصدد بنشر أعداد إضافية من الشرطة في المناطق الريفية، وزيادة أعمال خفارة المجتمعات المحلية، ونزع سلاح الميليشيات، وإحياء الآليات التقليدية للمصالحة. وتعتزم السلطة الإقليمية لدارفور إدماج هذه التوصيات في عملها.

١١ - وقد نُظِم الحدث المذكور على الرغم من قيام حوالي ٧٠ مهاجماً مسلحاً في ٢٤ آذار/مارس باختطاف ٣١ نازحاً من قافلة كانت تحرسها العملية المختلطة في أرقا (٣٧ كيلومتراً شمال غرب كاس، جنوب دارفور) أثناء سفرهم من زانجي لحضور المؤتمر.

ورغم الجهود التي بذلتها فرقة الحراسة للحيلولة دون اختطاف النازحين، فقد فُصلوا عن القافلة وأُخذوا إلى مكان لم يكشف عنه. ومنعت القوات الأمنية الحكومية تعزيزات تابعة للعملية المختلطة من الانتقال إلى مكان الحادث. وأعلن جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد - فيما بعد مسؤوليته عن الاختطاف. وقد يسرت لجنة الصليب الأحمر الدولية الإفراج عن النازحين في ٣٠ آذار/مارس.

التطورات الأخرى

١٢ - في ٥ كانون الثاني/يناير، اعتمد ممثلون عن الجبهة الثورية السودانية، وعدة أحزاب سياسية سودانية معارضة، وعدد من منظمات المجتمع المدني "ميثاق الفجر الجديد" في ختام اجتماع عقد في كمبالا، أوغندا، ودام خمسة أيام. وينص الاتفاق، في جملة أمور، على إنشاء دولة ديمقراطية علمانية في السودان؛ وعلى تحديد فترة من أربع سنوات تحكم البلد خلالها إدارة انتقالية؛ وعلى إجراء انتخابات عامة في نهاية الفترة الانتقالية. وقد أدان حزب المؤتمر الوطني الحاكم بقوة هذا الميثاق والجهات التي وقعت عليه. وفي وقت لاحق، سعت عدة أطراف موقعة، منها حزب الأمة القومي والحزب الشيوعي السوداني، إلى النأي بنفسها عما تضمنه الميثاق من إشارة إلى الإطاحة بالحكومة بواسطة الكفاح المسلح.

١٣ - وبالرغم من هذه التطورات، واصلت كبيرة الوسطاء بالنيابة مساعيها لدى حكومة السودان وأبناء دارفور الأعضاء في الجبهة الثورية السودانية للتشجيع على استئناف المفاوضات. ولا تزال الأطراف مع ذلك غير قادرة على تحديد أرضية مشتركة تشارك على أساسها في المحادثات.

ثالثاً - حماية المدنيين من العنف الجسدي

١٤ - ازدادت حدة خطر العنف الجسدي على السكان المدنيين، لا سيما في أجزاء شمال ووسط وجنوب دارفور، بسبب الاشتباكات العسكرية بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة والقتال القبلي بين الميليشيات. وأدى الاقتتال القبلي، خاصة في شمال دارفور للوصول إلى أحد مناجم الذهب، إلى نزوح عدد كبير من السكان.

١٥ - واستمرت اشتباكات عسكرية متفرقة بين قوات الحكومة وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد - في جبل مرة (وسط دارفور)، حيث بدأت آخر جولة لها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، واستمرت حتى كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وأدت إلى نزوح ما يقدر بـ ٣٠.٠٠٠ شخص. وأفادت مصادر متعددة عن وقوع اشتباكات بين

الطرفين بالقرب من قولو وقولدو (٣٥ كيلومترا و ٢٣ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من نيرتيي، وسط دارفور، على التوالي) في الفترة بين ٢ و ١١ كانون الثاني/يناير. وأفادت مصادر محلية بأن الأعمال العدائية شملت عمليات قصف جوي من طائرات تابعة للقوات المسلحة السودانية. وفي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، رصدت العملية المختلطة تحركاً لقوات حكومية إضافية على متن ١٤٠ مركبة عسكرية من زالنجي ونيرتيي باتجاه مسرح الاشتباكات، التي تفيد التقارير أن القتال قد تجدد بعد ذلك حول قولو في ٤ و ٥ شباط/فبراير. وفي ٦ شباط/فبراير، خفت حدة الأعمال العدائية.

١٦ - وتباينت التقارير عن الإصابات تبايناً كبيراً ولم يتسن للعملية المختلطة أن تتحقق منها بسبب القيود على التنقل التي فرضتها الأطراف المتحاربة. ونقلت البعثة جواً معونة إلى نيرتيي لكي تقوم الوكالات الإنسانية بتوزيعها إلى ١٧ ٠٠٠ شخص جعلتهم الاشتباكات يترحون إلى البلدة (للإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفقرتين ٣٨ و ٣٩ عن الحالة الإنسانية). بالإضافة إلى ذلك، دعت العملية المختلطة الأطراف إلى الإحجام عن ممارسة الأعمال العدائية والسماح للبعثة وموظفي المساعدة الإنسانية بالوصول بشكل كامل إلى المناطق المتضررة من القتال.

١٧ - وفي جنوب دارفور، اندلعت اشتباكات متقطعة بين القوات الحكومية والحركات المسلحة غير الموقعة في منطقة بليل (٢٠ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من نيالا) بين منتصف شباط/فبراير ومنتصف آذار/مارس. ووفقاً لمصادر محلية، هاجمت القوات المسلحة السودانية في ١٣ شباط/فبراير قريتي كاشالونقو وأمقونا (١٤ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من نيالا) بسبب الاشتباه بوجود عناصر من الحركة المسلحة. وفي اليوم التالي، أفيد أن جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي - هاجم أحد مراكز الشرطة الحكومية ونصب كميناً لقافلة حكومية عسكرية بالقرب من أم قونيا (٣٠ كيلومترا إلى الجنوب من نيالا). ثم قامت طائرات القوات المسلحة السودانية بقصف جوي في منطقة درب الريح (٣٥ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من نيالا) في ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير، حيث أفيد بأن سوقاً في قرية أم ديتا (٣١ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من نيالا) قد هوجم. وأفادت مصادر محلية بأن ٤ مدنيين (من فيهم قاصران) قد قتلوا وأصيب ١٦ شخصاً بجروح في الحادث. ومنعت القيود التي فرضها مسؤولو الأمن الحكوميون على حركة تنقل أفراد العملية المختلطة من الوصول إلى القرية للتأكد من التقارير عن الإصابات التي تتباين كثيراً.

١٨ - كما وقعت اشتباكات أخرى بين الطرفين بالقرب من قرية أم قداي (٤٧ كيلومتراً إلى الجنوب من نيالا) في ٢١ شباط/فبراير. ثم تبع ذلك هدوء مؤقت، حتى ١٣ آذار/مارس،

عندما أُفيد بأن قوات الدفاع الشعبي وشرطة الاحتياطي المركزي قد نُهبت قرية كاشالونقو والسوق في مخيم السلام (٣٠ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من نيالا). ثم حدث اشتباك بين القوات الحكومية وحيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي - بالقرب من أم قونيا في اليوم التالي. وعلى الرغم من أن التوتر كان لا يزال يسود المنطقة، لم يسجل حدوث مزيد من الاشتباكات.

١٩ - وفي حين مُنعت العملية المختلطة من الوصول إلى مواقع القتال بسبب القيود على التنقل التي فرضتها قوات الأمن الحكومية، زادت البعثة الدوريات في المخيمات التي نرح إليها الأشخاص، ودعت الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية على الفور. وسلمت الوكالات الإنسانية معونات إلى حوالي ٦٠٠ ١ نازح في مخيم السلام، و ٦٠٠ في مخيم كلمة (١١ كيلومترا إلى الشرق من نيالا)، و ٥٠٠ إلى مخيم بليل (١٣ كيلومترا إلى الشرق من نيالا).

٢٠ - وأدى نزاع على ملكية أرض إلى نشوب قتال في ٢٨ شباط/فبراير بين جماعات من قبيلة بني هلبة وقبيلة القمير في قرية بطيخة (٩٥ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من عد الفرسان، جنوب دارفور). وأبلغت مصادر محلية العملية المختلطة عن مقتل ١٦ شخصا (١١ من بني هلبة و ٥ من القمير)، وجرح ٧ في الاشتباكات. وأفادت السلطات المحلية بأن القتال أدى إلى نزوح ما مجموعه ١٥٠٠٠ شخص، منهم حوالي ٥٠٠٠ نزحوا إلى كتيلة (٣٨ كيلومترا جنوب عد الفرسان) و ٥٠٠٠ نزحوا إلى معسكر السلام. وتعمل المنظمات الإنسانية على التحقق من التقارير التي تفيد بالترحيل إلى أماكن أخرى. ونشرت السلطات قوات إضافية في المنطقة لتحقيق استقرار الوضع. ومنع مسؤولو الأمن المحليون المحاولات التي بذلتها العملية المختلطة للوصول إلى المنطقة. وفي حين أنه لم ترد تقارير أخرى عن القتال، لا يزال الوضع متوترا.

٢١ - ونشبت معركتان عنيفتان من القتال القبلي بين ميليشيات من الأباله وبني حسين في منطقة جبل عامر (٤٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من كباكية، شمال دارفور)، في أوائل كانون الثاني/يناير، وأواخر شباط/فبراير، أسفرتا عن نزوح ما يقدر بـ ١٠٠٠٠٠ شخص. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، اندلع قتال بين ميليشيات مستمدة من الأباله، وهي مجموعة من القبائل البدوية ترعى الإبل، وبني حسين وهي قبيلة ترعى الماشية، بعد نزاع للوصول إلى منجم ذهب حربي في جبل عامر. وقبل اندلاع العنف، كانت قبيلة بني حسين تدير المنجم. وبما أن العملية المختلطة لم تتمكن من الوصول إلى موقع الاشتباكات بسبب انعدام الأمن

والقيود على التنقل التي فرضتها الميليشيات، أفادت مصادر محلية عن مقتل حوالي ١٠٠ شخص وتدمير ٢٥ قرية أثناء القتال.

٢٢ - وفي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير، نقلت العملية المختلطة المسؤولين الحكوميين في الولايات إلى بلديّ السريف وسرف عمرة (٨٥ كيلومترا إلى الشمال الغربي و ٩٥ كيلومترا إلى الغرب من كيكابية، على التوالي)، لإنهاء التوتر بين الطرفين، بالإضافة إلى ذلك، أجلت البعثة إلى الفاشر ٢٦ مدنيا مصابين بجروح في الاشتباكات، ونقلت معونة إنسانية إلى المنطقة المتضررة، وزادت عدد الدوريات في المواقع التي نقل إليها النازحون، وحثت قادة الميليشيات على وقف الأعمال العدائية.

٢٣ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أدت محادثات السلام التي أجريت في سرف عمرة، بوساطة من والي شمال دارفور، إلى التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار، تعهد بموجبه الطرفان، في جملة أمور، بوقف الأعمال العدائية، ووقف أنشطة التعدين في جبل عامر إلى أن يُسوّى النزاع بينهما والمشاركة في مؤتمر مصالحة مقرر عقده في ١٥ نيسان/أبريل. وتم التوقيع على اتفاق مماثل في اليوم نفسه في أم دخن (٩٠ كيلومترا جنوب مكجر، وسط دارفور). بين المجتمعات المحلية التي شاركت في القتال عندما انتشر إلى تلك المنطقة. واستمرت اشتباكات متفرقة على نطاق صغير بين الميليشيات بعد التوقيع على الاتفاقين.

٢٤ - واستؤنف قتال عنيف بين المجموعات في ٢١ شباط/فبراير، عندما هاجمت ميليشيات الأباله نقطة تفتيش تضم رجالاً من قبيلة بني حسين في الجهير (١٥ كيلومترا إلى الغرب من السريف). واستمر القتال وانتشر في ٢٣ شباط/فبراير، إلى بلدة السريف. وقدرت مصادر محلية عدد الوفيات بحوالي ٨٠ شخصاً وأكثر من ١٠٠ أصيبوا بجروح. ونشرت السلطات الحكومية مزيداً من القوات المسلحة السودانية إلى البلدة لتحقيق الاستقرار، وقامت طائرات عمودية هجومية حكومية بدوريات في المنطقة لردع ارتكاب المزيد من الهجمات بواسطة الأباله. وفي حين لم ترد تقارير أخرى عن القتال بعد ٢٣ شباط/فبراير، لا يزال التوتر يسود المنطقة.

٢٥ - وعقب اندلاع قتال للمرة الثانية في ٢٢ شباط/فبراير، نشرت العملية المختلطة ٦٠ من حفظة السلام من موقع فريقها في سرف عمرة إلى السريف للمساهمة في حماية المدنيين وتأمين منطقة هبوط طائرات عمودية. ثم قامت العملية المختلطة في ٢٤ شباط/فبراير بنقل معونة إنسانية جوا إلى البلدة وأجلت ١١٠ من المدنيين الضعفاء (بما في ذلك ٣٧ من المصابين بجروح خطيرة). وأقام حفظة السلام قاعدة عمليات مؤقتة ويقومون بصيانتها في السريف، ومنها يساهمون في حماية المدنيين وتيسير إيصال المعونة بأمان.

٢٦ - وفي ١ آذار/مارس، عقد ممثلو الأباله وبني حسين مؤتمر مصالحة ثانياً في سرف عمرة، ومرة أخرى برئاسة والي شمال دارفور. واختتم المؤتمر بإبرام اتفاق بين الطرفين بوقف الأعمال العدائية، وسحب الحواجز من الطريق القائمة بين السريف وسرف عمرة (الذي كان يغلق بشكل متقطع أمام حركة المرور التجارية والخاصة منذ اندلاع القتال بالكامل منذ ٢١ شباط/فبراير) والتقيّد بأحكام اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير. ثم شكلت الحكومة، في ١٣ آذار/مارس، آلية مصالحة مشتركة تضم ممثلين عن حكومات ولايات شمال ووسط وغرب دارفور والمجتمع المدني لتعزيز العلاقات السلمية بين السكان في جبل عامر وفي كتم (وهي منطقة شهدت اشتباكات بين القوات الحكومية والميليشيات في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢).

رابعاً - الحالة الأمنية وحرية التنقل

٢٧ - لا تزال البعثة تواجه قيوداً على التنقل برأً وجواً، فرضت معظمها القوات الحكومية على حركة التنقل إلى المناطق التي تجري فيها أعمال عدائية أو التي انتهت فيها مؤخراً. وصودفت القيود المفروضة على الحركة البرية بصورة رئيسية خلال المحاولات الرامية إلى الوصول إلى جبل مرة وجبل عامر (شمال دارفور) وبطيخة (جنوب دارفور) ومحلية بليل (جنوب دارفور). وبين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٦ آذار/مارس، رفضت السلطات الحكومية ٧٥ طلباً من أصل ٨٤٦ ٤ طلباً لرحلات جوية، مما يشكل انخفاضاً طفيفاً بمقدار ٨٢ طلباً من أصل ٩٣٨ ٣ طلباً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٨ - وفي ١٤ آذار/مارس، حاصرت قوات الأمن الحكومية العملية المختلطة ومنعت طائرة عمودية تابعة لها من مغادرة بلدة الطينة (٢١٥ كيلومتراً إلى الشمال الغربي من الفاشر) بعد أن رفض طاقم الطائرة طلباً مرتجلاً من السلطات المحلية لنقل أربعة مدرسين لم تكن أسماءهم مدرجة في بيان الرحلة. واحتجزت الطائرة العمودية لمدة ليلة، بعد محاولات فاشلة من جانب العملية المختلطة لإقناع السلطات للسماح لها بالمغادرة. وغادرت الطائرة في اليوم التالي من دون نقل المدرسين على متنها بعد أن رفعت المسألة إلى السلطات العليا. وجرى حادث مماثل في سرف عمرة في ٢٠ آذار/مارس عندما تأخرت مغادرة رحلة جوية تابعة للعملية المختلطة لمدة ساعتين. واحتجت البعثة على القيود، واتصلت بولاية ولايات دارفور لتوضيح الإجراءات الإدارية المطلوبة لسفر الأفراد من غير البعثة في الرحلات الجوية التابعة للعملية المختلطة. بالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة حث جميع الأطراف في النزاع على تمكين أفرادها من حرية التنقل بشكل كامل ومن دون عوائق في جميع أنحاء دارفور.

٢٩ - كما فرضت قيود على موظفي العملية المختلطة المدنيين. ففي ٢٠ شباط/فبراير، منع شباط جهاز المخابرات والأمن الوطني العاملين في مجال حقوق الإنسان من العملية المختلطة من الذهاب إلى كندوب (٢٠ كيلومترا إلى الشمال من الجنيّة، غرب دارفور) للتحقيق في تقارير عن العنف الجنسي والجنسائي. وفي ٢٧ شباط/فبراير، منعت شرطة الاحتياطي المركزي العاملين في مجال حقوق الإنسان من العملية المختلطة من الانتقال إلى قرية أم ديتا (٣١ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من نيالا) للتحقيق في تقارير تفيد بحدوث عمليات قصف جوي في ٢١ شباط/فبراير. علاوة على ذلك، أدى انعدام الأمن والقيود المفروضة على التنقل التي فرضتها السلطات إلى إعاقة إجراء التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان في جبل مرة وجبل عامر.

٣٠ - وفي حين تمكنت المنظمات الإنسانية من تقديم المعونة إلى معظم الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة، كانت إمكانية الوصول إلى السكان في المناطق المتأثرة بالتراع والمناطق التي تسيطر عليها الحركات المسلحة صعبة بسبب الظروف الأمنية المناوئة والقيود التي تفرضها بين الحين والآخر الأطراف المتحاربة. وباستثناء بلدة نيريتي، لا تزال قدرة الجهات الإنسانية الفاعلة على الوصول إلى منطقة جبل مرة متعذرة بسبب القيود التي فرضتها السلطات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

السلامة والأمن

٣١ - ما زالت حالة أمن وسلامة موظفي العملية المختلطة العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في دارفور مثار قلق بالغ. ففي ٢٦ شباط/فبراير، اعترضت مجموعة مؤلفة من نحو ١٠٠ جندي مجهول تابعين لحركة مسلحة سبيل دورية تابعة للعملية المختلطة وتطويقها في منطقة زلطة (الواقعة على بعد ٢٠ كيلومترا جنوب شرق نيالا). وقد رفض أعضاء الدورية الإذعان لمطالب قائد الحركة تسليم مركبات وأسلحة. وعقب مفاوضات مع المسلحين تخلّت مواجهة متوترة من مسافة آمنة، انسحبت الدورية من الموقف وعادت أدراجها سالمة إلى القاعدة. ولم يُصب أي فرد من أفرادها خلال الحادث.

٣٢ - وفي ٢٠ آذار/مارس، أطلقت مجموعة مسلحين مجهولين مؤلفة من نحو ١٣ معتديا النار على حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة كانوا يجرسون أحد مراكز توزيع المياه في محلية عد الفرسان (جنوب دارفور). وصدّ حفظة السلام المهاجمين برد إطلاق النار عليهم. ولم يُسجل وقوع أي إصابات.

٣٣ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، اختطف ٧ رجال مسلحين مجهولين ٤ متعاقدين تجاريين دوليين و ١١ مواطنا سودانيا يعملون في مشروع لإنشاء طريق قرب قرية كوما (الواقعة على

بعد ٩٠ كيلومترا شمال شرق الفاشر). وبعد أربعة أيام، سلّم أحد زعماء القبائل المحلية المتعاقدين الدوليين بعد إفراج المختطفين عنهم قرب مخيم حور أبشي (الواقع على بعد ٧٥ كيلومترا شمال شرق نيالا)، إلى موقع فريق العملية المختلطة المجاور. وقدمت البعثة المساعدة إلى المتعاقدين، بما في ذلك العلاج الطبي لأحدهم لإصابته بجرح نجم عن طلقة نارية خلال المراحل الأولى لعملية الاختطاف، وسلّمتهم آمنين إلى سلطاتهم الوطنية. وبعد ذلك بخمسة أسابيع، أُفرج عن المواطنين السودانيين سالمين قرب منطقة ثابت (الواقعة على بعد ٤٥ كيلومترا جنوب شرق الفاشر، بشمال دارفور).

٣٤ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، ألقى ضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض على موظف وطني يعمل لدى منظمة دولية غير حكومية في زالنجي، في وسط دارفور، لادعاء ضلوعه في حرق عمد والمشاركة في مظاهرة عامة غير مشروعة. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أُفرج عن الموظف سالماً ودون توجيه أي تهمة إليه. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، ألقى ضباط الأمن الوطني القبض على موظف دولي وموظفين وطنيين من موظفي العملية المختلطة في الفاشر، أثناء عملهم على إعداد تقرير إخباري عن المجتمعات المحلية لنشره في دورية البعثة. وبعد ذلك بثلاث ساعات، أُفرج عن الموظفين بعد استجوابهم دون توجيه أي تهمة إليهم. وفي ٨ شباط/فبراير، اعتقلت الشرطة الحكومية موظفاً وطنياً تابعا للعملية المختلطة في نيريتي، في وسط دارفور، فيما يُدعى أن له صلة بتزاع محلي على أراض. وأُفرج عن ذلك الموظف سالماً في ٩ شباط/فبراير دون أن توجه إليه أي تهمة. وتدخلت العملية المختلطة لتأمين الإفراج عن الموظفين وأهابت بالسلطات أن تكفل التقيد التام بأحكام اتفاق مركز القوات.

٣٥ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أُفرج ضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني عن ثلاثة موظفين وطنيين تابعين للعملية المختلطة كان قد أُلقي عليهم القبض في نيالا، يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لادعاء مشاركتهم في أنشطة تحرّض على الفتنة. وعقب نداءات متكررة وجهتها العملية المختلطة إلى السلطات للإفراج عن الموظفين، ذكرت السلطات أن الأدلة لم تكن كافية لتقديمهم إلى المحاكمة.

٣٦ - واختُطفَت مركبتان تابعتان للعملية المختلطة وأربع مركبات تابعة لمنظمات غير حكومية دولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (بالمقارنة مع مركبتين اختُطفتا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وقد استردت السلطات الأمنية الحكومية لاحقا إحدى مركبتي العملية المختلطة ومركبة واحدة من المركبات التابعة للمنظمات غير الحكومية الدولية.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية زيادة كبيرة في المناطق المتضررة من الاشتباكات العسكرية والقتال القبلي العنيف وفي محيط تلك المناطق، خصوصا في جبل مرة وجبل عامر. وقد أدى القتال إلى نزوح مَن قُدِّر عددهم إجمالا بنحو ١٤٧ ٠٠٠ شخص.

٣٨ - ووفقا لما جاء في تقديرات الحكومة، نرح نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص بسبب الاشتباكات التي وقعت في جبل مرة في الفترة بين أواخر كانون الأول/ديسمبر ومنتصف شباط/فبراير. ومن هؤلاء، تحققت وكالات المعونة من هويات ١٧ ٠٠٠ من النازحين حديثا في نيرتيبي؛ و ٣ ٧٠٠ نازح في مخيم نيفاشا (قرب شنقلي طوباية، بشمال دارفور)؛ و ٤٢٠ نازحا في مخيم أرقو ودالي (قرب طويلة، بشمال دارفور)، وقدمت إليهم المساعدة. وشملت المعونة تقديم المساعدة الغذائية وتوفير الملاجئ للطوارئ؛ وتقديم الرعاية الصحية باستخدام العيادات الموجودة من قبل؛ وفي نيرتيبي، شملت تقديم مواد تعليمية لتمكين ٢ ٦٠٠ طالب نازح من التقدم للامتحانات المدرسية. وقدمت إدارة المياه والمرافق الصحية البيئية التابعة للحكومة، بالتعاون مع وكالات المعونة، خدمات المياه والصرف الصحي.

٣٩ - ونرح نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص من جراء القتال القبلي بين ميليشيات الأباله وبني حسين في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأواخر شباط/فبراير. ووفقا لما ذكرته مفوضية العون الإنساني التابعة للحكومة، فقد نرح معظمهم داخل محلية السريف، منهم ٦٥ ٠٠٠ شخص نزحوا إلى بلدة السريف و ٧ ٠٠٠ شخص إلى بلدة قرة الزاوية (الواقعة على بعد ٣٠ كيلومترا شمال غرب كباكية). ونرح ٧ ٠٠٠ شخص إضافيين إلى كباكية ونحو ٢ ٠٠٠ شخص إلى بلدة سرف عمرة. وأدت الحالة الأمنية المتقلبة إلى قيام مجموعات من النازحين بالتحرك بين المناطق السالفة الذكر نتيجة للتطورات التي بلغها النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت وكالات المساعدة الإنسانية المعونة إلى نحو ٣ ٧٠٠ شخص نزحوا إلى مواقع أبعد من ذلك باتجاه منطقة بلبل أبو جازو (الواقعة على بعد ٤٣ كيلومترا جنوب غرب نيالا) و ١ ٥٠٠ نازح إلى زالنجي.

٤٠ - وقامت العملية المختلطة ووكالات المساعدة الإنسانية بنقل ٧٠٠ طن متري من المعونة برأ وجواً إلى النازحين حديثا، بما في ذلك توفير مساعدة غذائية وملاجئ للطوارئ وبطانيات ولوازم طبية ومعدات تنقية المياه والصرف الصحي. وقدمت وزارة الصحة وشركاء الأمم المتحدة خدمات الرعاية الصحية باستخدام العيادات الموجودة من قبل. وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتلقيح ماشية النازحين وتوزيع لوازم بيطرية عليهم.

٤١ - وأسفرت الاشتباكات التي وقعت بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة في محلية بليل، بجنوب دارفور، في الفترة بين منتصف شباط/فبراير ومنتصف آذار/مارس والقتال القبلي في قرية بطيخة، بجنوب دارفور، في أواخر شباط/فبراير (انظر الفقرات ١٧-٢٠) عن نزوح نحو ٢٧٠٠ و ١٥٠٠٠ شخص، على التوالي.

٤٢ - وقبل عمليات التزوح السالفة الذكر، أكد الفريق العامل المعني بالعودة وإعادة الإدماج الذي تقوده مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين تم التحقق من أنهم عادوا طوعاً إلى ديارهم الأصلية في عام ٢٠١٢ قد بلغ ٢١١ ١٠٩ شخصا (٩١ ٥٥٤ نازحاً و ١٧ ٦٥٧ لاجئاً).

٤٣ - وواصلت السلطات الحكومية ووكالات المساعدة الإنسانية تنفيذ حملة تلقيح جماعي طارئة لاحتواء تفشي الحمى الصفراء الذي بدأ في دارفور في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ووفقاً لما ذكرته وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، أُفيد بوقوع ٨٤٩ حالة إصابة بالحمى، منها ١٧١ حالة وفاة، في الفترة بين ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ و ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقد تضرّر بالمرض ما مجموعه ٣٥ من ٥٧ محلية في جميع أنحاء دارفور. وعقب الانتهاء من المرحلة الأولى من الحملة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، التي لُقِّح خلالها ٢,٢ مليون شخص في ١١ محلية، لُقِّح من بلغ مجموعهم ١,١ مليون شخص في ست محليات في كانون الثاني/يناير في إطار المرحلة الثانية. ونُفذت المرحلة الثالثة التي لُقِّح فيها ٢,١٦ مليون شخص، في شباط/فبراير. وفي حين لم يُعلن بعد مسؤولو وزارة الصحة رسمياً عن خلو المنطقة من الحمى الصفراء، فقد كانت الحملة فعالة بحيث احتوت إلى حد كبير تفشي المرض.

سادساً - سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٤٤ - زاد العدد الإجمالي لانتهاكات حقوق الإنسان التي سجّلتها العملية المختلطة من ٩٤ حالة شملت ٢٠٤ ضحايا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ١١٧ حالة شملت ٣٤٧ ضحية في الفترة المشمولة بهذا التقرير (١٢٥ ضحية لانتهاكات الحق في الحياة و ١٧٦ ضحية لانتهاكات الحق في السلامة البدنية و ٣٨ ضحية للعنف الجنسي والجنساني و ٨ ضحايا للاعتقال والاحتجاز التعسفيين).

٤٥ - وتواصل شن الاعتداءات على المدنيين، مؤديةً في معظمها إلى انتهاكات في الحق في السلامة البدنية. وسجّلت العملية المختلطة ٤٩ حادثاً شمل ١٧٦ ضحية، مقابل ٣٧ حادثاً شمل ١٠٠ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن هذه الحوادث، نجم ٢٢ حادثاً

شمل ٦٨ ضحية عن وقوع اشتباكات مسلحة بين قوات الحكومة وحركات مسلحة، أو هجمات جوية شنتها القوات المسلحة السودانية. وارتبطت الحوادث السبعة والعشرين المتبقية التي شملت ١٠٨ ضحايا باشتباكات قبلية أو اعتداءات مسلحة على مدنيين خلال أعمال لصوصية ارتكبتها مسلحون مجهولون. ورغم إبلاغ الشرطة بحوادث اللصوصية، لم يجر التحقيق في أي منها وفقا لمعلومات استُمدت من أقوال الضحايا. وواصلت العملية المختلطة حث السلطات على تحديد هويات مرتكبي هذه الهجمات ومحاسبتهم.

٤٦ - وسعياً إلى التشجيع على إقامة علاقات سلمية بين الرعاة الرّحل والمجتمعات الزراعية، يَسَّرَت العملية المختلطة عقد ٢٩ اجتماعاً للمصالحة في جميع أنحاء دارفور بغية تعزيز الحوار بين القبائل. وبالإضافة إلى ذلك، يَسَّرَت البعثة تنظيم تسع حلقات عمل عن إقامة علاقات سلمية بين المجتمعات الرعوية والمجتمعات الزراعية شارك فيها مَن بلغ مجموعهم ٣٠٠ مشارك. وتسنى للمشاركين في حلقات العمل تلك أن يحددوا بصفة مشتركة العوامل المؤدية إلى نشوب النزاع القبلي وأوصوا، في هذا الصدد، بإنشاء لجان معنية بحماية المحاصيل قبل بداية موسم الحصاد بفترة طويلة؛ وإشراك المجتمعات المحلية في عملية اختيار أعضاء اللجان؛ وتمكين اللجان من حيث السلطة والموارد؛ وقد عملت العملية المختلطة مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية على تنفيذ التوصيات.

٤٧ - وسجلت العملية المختلطة ٦ حوادث اعتقال واحتجاز تعسفيين شملت ٨ ضحايا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مقارنة بـ ٦ حوادث شملت ١٣ ضحية في الفترة السابقة. وفي جنوب دارفور، أُعيد في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلقاء القبض على أربعة أشخاص كان جهاز الأمن والمخابرات الوطني قد احتجزهم لمدة شهرين فيما يتصل بمظاهرات عامة في نيالا في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي حين أفرجت السلطات عن أحد الضحايا في اليوم التالي، يظل وضع الضحايا الثلاث المتبقين مجهولاً بسبب رفض إتاحة الوصول إليهم. وفي ١ آذار/مارس، أفرج ضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني دون اتهام عن ضحية كان قد احتُجز لأسباب غير محددة في نيالا لمدة خمسة أشهر. وفي غرب دارفور، ألقى ضباط الجهاز في ١٢ آذار/مارس، القبض على مدني في الجينية، لادّعاء ارتباطه بحزب سياسي معارض. وخضع الضحية للاستجواب قبل الإفراج عنه دون توجيه أي اتهام إليه بعد ست ساعات من احتجازه. ويبدو أن الخوف من التعرض للانتقام على يد السلطات قد أسهم في نقص الإبلاغ من جانب الضحايا وغيرهم من أفراد المجتمعات المحلية عن هذه الانتهاكات.

٤٨ - وسجلت العملية المختلطة وقوع ٢٢ حادثاً من حوادث العنف الجنسي والجنساني شملت ٣٨ ضحية، منهم أربعة قُصّر. ويمثل هذا انخفاضاً عن ٣٣ حادثاً شملت ٤٧ من

الضحايا، ٢٠ منهم قُصِّرا، في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان ما مجموعه ١٦ قضية شملت ٢٨ ضحية (أحدهم قاصر) حوادث اغتصاب وثلاثة حوادث شروع في اغتصاب شملت سبعة ضحايا. وبلغت حوادث الاغتصاب الجماعي ثلاث قضايا شملت ثلاثة ضحايا (اثنان منهم من القصر). وقد تأكّد أن السلطات أجرت تحقيقات في ١٣ حادثا فقط (١١ قضية اغتصاب وحادثا اغتصاب جماعي) من الحوادث البالغ عددها ٢٢ حادثا.

٤٩ - وعلى الرغم من جهود العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والمسؤولين على صعيد الولاية ومنظمات المجتمع المدني، في مجالي الدعوة وبناء القدرات، ظل نقص الإبلاغ من جانب الضحايا وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي عن وقوع هذه الحوادث يشكل تحديا ماثلا. وفي إطار الجهود الرامية إلى معالجة هذا الشاغل، نظمت العملية المختلطة حلقات عمل عن العنف الجنسي والجنساني ومسائل جنسانية أخرى لصالح من بلغ مجموعهم ١٩٧ ممثلا للإدارات المحلية والمجتمع المدني في جميع أنحاء دارفور. وعلاوة على ذلك، احتفلت البعثة، بالاشتراك مع المجموعات النسائية من المجتمع المدني، باليوم الدولي للمرأة، بعقد منتديات للتوعية بالمسائل الجنسانية لصالح نحو ٣٠٠٠ ممثل للإدارات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في كل عاصمة من عواصم ولايات دارفور في الفترة بين ٧ و ١٤ آذار/مارس.

٥٠ - وفيما يتعلق بجرية الكلام والتعبير والحصول على المعلومات، سجلت العملية المختلطة ثلاث حالات تنطوي على مضايقة وترويع من السلطات الحكومية للمدنيين المشاركين في المظاهرات العامة. وشمل ذلك بلاغات عن مراقبة الأجهزة الأمنية الحكومية للطلاب الجامعيين الذين شاركوا في مظاهرات في نيالا، في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٢. ولكن في ٢ آذار/مارس، تجمع تجار في احتجاج سلمي على انعدام الأمن في نيالا بعد يومين من تعرض تاجر منهم للاختطاف من جانب مهاجمين مجهولي الهوية، وجرى ذلك الاحتجاج دون حدوث أي تدخل.

٥١ - ولا تزال هناك صعوبة في مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بسبب جملة أمور منها القيود المفروضة على الموارد داخل النظام القضائي والتشريعات التي تمنح موظفي الأمن حصانة من الملاحقة القضائية للإجراءات التي يتخذونها أثناء أداء مهامهم. وقامت العملية المختلطة بتوثيق ١١٧ قضية لحقوق الإنسان، جرى إبلاغ السلطات الحكومية بـ ٤٢ منها، وثمانية من تلك المبلّغ عنها قيد التحقيق. وفي ٢٦ شباط/فبراير، شرع جهاز الأمن والمخابرات الوطني في محاكمة داخلية لموظف اهتم بقتل أحد المدنيين أثناء احتجاجات جرت في نيالا يوم ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٢. ودُكر أن الجني عليه كان يعمل داخل أحد المنازل وقت وقوع الحادث. ولا تزال المحاكمة مستمرة.

٥٢ - وسعياً إلى بناء قدرات نظام السجون، قامت العملية المختلطة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفير التدريب على مهام موظفي السجون والمعايير الدولية لمعاملة السجناء، وذلك لما مجموعه ٣٠ موظفاً من موظفي السجون في الفاشر، يومي ١٣ كانون الثاني/يناير و ٣ شباط/فبراير. ولتعزيز القانون والنظام، قدمت العملية المختلطة تدريباً لـ ٢٧٧ متطوعاً من متطوعي خفارة المجتمعات المحلية، ونظمت دورات تدريبية قصيرة في مجال التحقيقات الجنائية لفائدة ١٢٠ شرطياً حكومياً.

حماية الطفل

٥٣ - في ٣ كانون الثاني/يناير، قدمت العملية المختلطة تدريباً في مجال حقوق الطفل لفائدة ١٧ من زعماء جيش تحرير السودان - القيادة التاريخية - في كاس وشطاية (٨٠ كيلومتراً شمال غرب نيالا و ١٠٥ كيلومتراً غرب نيالا على التوالي) وقام زعماء الحركة في ذلك الوقت، بالتعاون مع العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بتسجيل ٧٤ من الجنود الأطفال السابقين، بما في ذلك ٢٤ فتاة، في المدينتين خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير، وذلك من أجل إعادة إدماجهم. وتخطط لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان لتيسير إعادة إدماج الأطفال في المجتمعات المحلية، وتدعمها في ذلك وكالات الأمم المتحدة. وفي ٦ شباط/فبراير، قدمت الحركة إلى العملية المختلطة تقريرها المرحلي الأخير عن تنفيذ خطة العمل لإنهاء تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم.

٥٤ - وبالإضافة إلى تنفيذ حركة العدل والمساواة لخطة عملها، قام رئيسها جبريل إبراهيم بإعلام العملية المختلطة، في ٢٤ شباط/فبراير، أن الحركة وجدت بين صفوفها ١٠ أطفال جنود وقامت بتسريحهم في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتتواصل المناقشات بين حركة العدل والمساواة والعملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن ترتيبات تسليم الأطفال بأمان من أجل إعادة إدماجهم.

سابعاً - نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعملياتها

٥٥ - في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وصل قوام العملية المختلطة في دارفور من الموظفين المدنيين إلى نسبة ٨٥ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٢٧٧ ٥ فرداً (٩٣٢ ٢ موظفاً وطنياً، و ١٠٩٣ ١ موظفاً دولياً، و ٤٤٨ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة).

٥٦ - وبلغ قوام الأفراد العسكريين في العملية المختلطة ٢٣٧ ١٥ فرداً، ويشمل ذلك ٦٠١ ١٤ من الجنود، و ٣١٩ ضابطاً أركاناً، و ٢٤٤ مراقباً عسكرياً، و ٧٣ ضابطاً اتصالاً.

٥٧ - وبلغ عدد ضباط الشرطة في العملية المختلطة ٦٣٥ ٢ فردا، ٨٤ في المائة منهم من الرجال و ١٦ في المائة من النساء. ويشمل هذا عددا كافيا من الضباط الناطقين بالعربية لكي تتمكن البعثة من كفاءة وجود ضابط واحد على الأقل يتمتع بهذه المهارات في كل دورية من دوريات شرطة العملية المختلطة وفي نوبات عمل مواقع الأفرقة. وتم نشر ١٦ وحدة شرطة مشكلة من أصل ١٧ وحدة مأذون بها.

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العملية المختلطة بتسيير ٦٧٦ ١٢ دورية، منها ٨٦٩ ٥ دورية روتينية، و ٨٩٨ ٢ دورية إدارية، و ٩٧٩ ١ دورية ليلية، و ٨٩٩ دورية حراسة مرافقة للعمليات الإنسانية، و ٦٩٥ دورية قصيرة المدى، و ٣٣٦ دورية بعيدة المدى. وقام أفراد شرطة العملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ٩٧٢ ١٥ دورية، منها ١١ ١٩٦ دورية داخل مخيمات النازحين، و ٣ ١٣٠ دورية في القرى والبلدات والأسواق، و ١ ٢١٦ دورية متوسطة المدى، و ٢٥٧ دورية بعيدة المدى، و ١٧٣ دورية لحراسة القائمين بجمع الحطب وحراسة المزارع.

٥٩ - وفي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، أصدرت السلطات السودانية ٥٣٣ تأشيرة دخول جديدة لأفراد العملية المختلطة. وفي ٢٣ آذار/مارس، كان هناك ١ ٤٠٢ من طلبات تأشيرات الدخول تنتظر البت فيها، منها ٩٦٧ تأشيرة لضباط الشرطة المدنية، و ٣٩٣ تأشيرة لموظفين مدنيين، و ٤٢ تأشيرة لأفراد عسكريين. واستمرت العملية المختلطة في حث السلطات على الإسراع بالموافقة على جميع طلبات التأشيرات.

٦٠ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٣ (٢٠١٢)، تواصل تنفيذ نتائج استعراض الأفراد النظاميين التابعين للعملية المختلطة. وتمت إعادة سرية لوجستيات واحدة متعددة الأدوار، وكتيبي مشاة، وسرية للإشارة وأخرى للاستطلاع إلى أوطانها. وبينما يتواصل إدخال التعديلات على وحدات الشرطة، تستلزم كثرة التأخير في إصدار تأشيرات لأفراد الشرطة الجدد تمديد فترة خدمة بعض أفراد الشرطة العاملين حاليا في البعثة من أجل الحفاظ على المسار المبتغى لتحقيق الحجم الأمثل لعنصر الشرطة. ومن المقرر أن تصل عملية تخفيض القوام الكلي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في البعثة إلى الحد الأقصى المأذون به بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على التوالي. وتجري عمليات إعادة التشكيل الداخلي لوحدات الجند والشرطة، بحيث تتركز هذه القوات في المناطق التي تواجه فيها حماية المدنيين أقصى المخاطر.

٦١ - وبالنسبة للقدرات التشغيلية وقدرات الاكتفاء الذاتي لوحدات الجند والشرطة، فقد حققت ١٦ وحدة من أصل ٤٥ وحدة عسكرية ووحدة للشرطة منتشرة حالياً لدى العملية المختلطة معدلاً لصلاحية معادتها يفوق عتبة ٩٠ في المائة. وبالمقابل تراجع معدل الصلاحية لبعض الوحدات، وانخفض إلى أقل من ٦٥ في المائة في تسع وحدات. أما في مجال قدرات الاكتفاء الذاتي، فلم تف سوى ١٣ وحدة بكامل الشروط المنصوص عليها في مذكرة التفاهم الخاصة بكل منها. وتفتقر الوحدات المتبقية إلى بعض قدرات الاكتفاء الذاتي، وتدعمها البعثة جزئياً. ولا تزال العمليات تتأثر سلباً بأوجه النقص هذه التي تتعلق أساساً بصلاحية ناقلات الجند المدرعة. وقد اتخذت بعض البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة خطوات إيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمعالجة أوجه قصور الاكتفاء الذاتي، عن طريق نشر المعدات وإعادة الإمداد بقطع الغيار والمواد الاستهلاكية. وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لتشجيعها على الإسراع في معالجة أوجه القصور في المعدات المملوكة للوحدات.

٦٢ - وعقد اجتماع على المستوى التقني لآلية التنسيق الثلاثية بين العملية المختلطة وحكومة السودان في ٢٥ شباط/فبراير في الخرطوم. وناقش المشاركون، ضمن جملة مسائل، حرية تنقل أفراد العملية المختلطة، وطلبات التأشيرات التي تنتظر البت فيها، والتأخر في إصدار أذون التخليص الجمركي لشحنات العملية المختلطة. وأفاد المشاركون الذين يمثلون الحكومة أن تقدماً كبيراً سيحقق في إصدار التأشيرات قبل انعقاد الاجتماع المقبل للآلية الثلاثية. وقد حثوا العملية المختلطة على التنسيق عن كثب مع مسؤولي جهاز الأمن والمخابرات الوطني في دارفور لمعالجة القيود المفروضة على سبل الوصول، وأفادوا بأن مسألة تأخر التخليص الجمركي سيجري تناولها مع مسؤولي الجمارك. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للآلية الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان والأمم المتحدة في ١٥ نيسان/أبريل في أديس أبابا.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجز ما مجموعه ٤٣ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر؛ وهناك ٦٥ مشروعاً إضافياً في مراحل مختلفة من الإنجاز.

٦٤ - وواصلت العملية المختلطة والشركاء المحليون تنفيذ مشاريع أهلية كثيفة العمالة لفائدة الشباب الذين اعتبروا معرضين لخطر الاشتراك في الجماعات أو العصابات المسلحة. وأنجز ما مجموعه ١٤ مشروعاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتبقى ثلاثة مشاريع لا تزال قيد التنفيذ. وأقرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المحليون ١١ مشروعاً جديداً للتنفيذ في جميع أنحاء دارفور تتعلق بالتدريب أثناء العمل في مجالي بناء الهياكل الأساسية والزراعة. ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع في نيسان/أبريل.

٦٥ - وواصلت العملية المختلطة الحدّ من خطر الذخائر غير المنفجرة في دارفور. ووجدت التقييمات أن ما مجموعه ١ ٧٩٦ كيلومترا من الطرق والممرات و ٢١١ كيلومترا مربعا من الأراضي خالية من الذخائر المنفجرة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العملية المختلطة تدريبا للتوعية بمخاطر الذخائر غير المنفجرة، استفاد منه ٢٦ ٩٥٥ مدنيا (كان ٢٣ في المائة منهم من النساء و ٥٧ في المائة من الأطفال).

٦٦ - ولم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو ضمان إصدار السلطات السودانية ترخيصا للبث الإذاعي للعملية المختلطة. وواصلت البعثة بث برنامج إذاعي مدته ساعة واحدة مرتين يوميا على ترددات الموجة القصيرة، وعن طريق محطات الـ FM الحكومية في نيالا والفاشر.

ثامناً - التقدم المحرز بالنسبة للنقاط المرجعية

٦٧ - تشمل الفقرات من ٦٨ إلى ٧١ من التقرير على تقييم للتطورات في ضوء النقاط المرجعية والمؤشرات المحددة في تقرير المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/771، المرفق الأول).

٦٨ - ومثلما ورد في تقارير سابقة، فقد أحرز بعض التقدم نحو التوصل إلى تسوية شاملة وجامعة للتراع في دارفور. وتركز الخطوات التي اتخذت لتنفيذ وثيقة الدوحة بشكل أساسي على تحويل ٨٠٠ مليون جنيه سوداني (١٦٥ مليون دولار) إلى السلطة الإقليمية لدارفور من أجل التعمير والتنمية، ولتنظيم مؤتمر للمانحين بشأن دارفور. ولكن لم يتحقق سوى تقدم محدود في تنفيذ معظم الأحكام، وكان التقدم المسجل ضعيفا أو معدوما بالنسبة للأحكام المتعلقة بالأراضي أو الأمن أو المصالحة أو التعويض. وفيما يتعلق بمدى شمول عملية السلام فقد أدت المفاوضات بين الحكومة وحركة العدل والمساواة السودانية إلى توقيع الطرفين على اتفاق لاعتماد وثيقة الدوحة. ولم يحرز أي تقدم بخصوص استئناف المفاوضات بين الحكومة وأبناء دارفور الأعضاء في تحالف الجبهة الثورية السودانية. وعلاوة على ذلك، استمر القتال بين هذين الطرفين.

٦٩ - وتتعلق النقطة المرجعية الثانية بإعادة إرساء بيئة مستقرة وآمنة في جميع أنحاء دارفور. وقد أدى تزايد الأعمال العدائية بين الحكومة وقوات الحركات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق، إلى جانب الاقتتال القبلي الشديد الذي تشارك فيه الميليشيات في شمال دارفور ووسطها وجنوبها إلى إلحاق ضرر شديد بالتقدم المحرز في هذه النقطة المرجعية. ولا يزال غياب وقف إطلاق نار شامل جامع بين كافة أطراف التراع يشكل عقبة كبيرة تحول دون

إحراز تقدم. وكثيراً ما تحول القيود التي تفرضها الأطراف المتحاربة على حركة العملية المختلطة دون الوصول إلى المناطق المتأثرة بالقتال. وعلى الرغم من ذلك، ساهمت البعثة في حماية المدنيين ويسرت إيصال المعونة إلى المواقع التي نزح إليها السكان، كما دعمت جهود المصالحة وأشركت الجماعات المسلحة من أجل الدعوة إلى وقف إطلاق النار وكفالة الوصول دون معوقات.

٧٠ - وتتعلق النقطة المرجعية الثالثة بتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان. وقد تدهورت حالة حقوق الإنسان في دارفور بالتناسب مع اشتداد الصراع، وبوجه خاص فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية. وعلى الرغم من العمل الذي يقوم به المدعي العام الخاص لدارفور، لا يزال انعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي محل قلق شديد. وواصلت العملية المختلطة العمل مع السلطات وهيئات المجتمع المدني من أجل تعزيز قدراتها على حماية حقوق الإنسان وتوطيد سيادة القانون وممارسة الحكم على نحو فعال. وعلى الرغم من أن العمل الذي تقوم به البعثة في مجال المصالحة بين القبائل قد يخلق فرصاً للتقدم في المستقبل، فقد كان التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير محدوداً.

٧١ - وتشير النقطة المرجعية الرابعة إلى تحقيق استقرار الحالة الإنسانية وتيسير إيصال المعونة. وقد ازداد بشكل كبير عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، بفعل الاشتباكات العسكرية بين الحكومة وقوات الحركات المسلحة والتراعات القبلية الشديدة. وكذلك ازدادت أعداد النازحين الجدد زيادة كبيرة. وأدت الظروف الأمنية السيئة والقيود التي تفرضها الأطراف المتحاربة أحياناً على وصول المعونة إلى عرقلة عمليات تقييم الاحتياجات الإنسانية وتقديم المعونة في المناطق المتضررة من القتال. ونتج عن هذه العوامل مجتمعة تراجع كبير في هذه النقطة المرجعية.

تاسعاً - الجوانب المالية

٧٢ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٦/٢٧٩، المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مبلغاً قدره ٤٤٨,٦ مليون دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٧٣ - وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ٣٠٤,٠ ملايين دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ٣١٨,٥ مليون دولار.

٧٤ - وحتى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣، سُددت إلى الحكومات المساهمة بقوات تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وعن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على التوالي، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

عاشرا - ملاحظات

٧٥ - بعد عشر سنوات منذ أن استأثر أول نزاع في دارفور باهتمام المجتمع الدولي، لم يجر التوصل بعد إلى تسوية سياسية شاملة واستمر اندلاع جولات من القتال العنيف. وقد أتاح توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، في تموز/يوليه ٢٠١١، بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة، فرصة، إذا ما نفذت بإخلاص، لمعالجة أسباب النزاع وإرساء أسس السلام. غير أنها، عقب انقضاء واحد وعشرين شهرا منذ اعتمادها، لم تصبح جامعة شاملة ولم تترجم إلى أوجه تحسن ملموسة ومثمرة لسكان دارفور.

٧٦ - وقد أنشئت عدة مؤسسات من المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق، بما في ذلك السلطة الإقليمية لدارفور والهيئات المتصلة بها. ومع ذلك، فإنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من القدرات والموارد لتكون قادرة على العمل بفعالية. وأحيط علما، في هذا الصدد، بخطاب الاعتماد البالغ مقداره ٨٠٠ مليون جنيه سوداني (١٦٥ مليون دولار أمريكي) التي بعثتها السلطات إلى السلطة الإقليمية لدارفور في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لإعادة الإعمار والتنمية. وأشجع الحكومة على مواصلة تقديم الموارد والدعم إلى السلطة الإقليمية لدارفور والقيام بذلك على أساس منتظم ويمكن التنبؤ به، وذلك لتمكين السلطة من الوفاء بولايتها على نحو فعال.

٧٧ - وإني أقدر أن التحديات الاقتصادية المستمرة التي تواجه السودان قد أسهمت في بطء تنفيذ اتفاق الدوحة. ويتيح القيام، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، باعتماد مصفوفة تنفيذ اتفاقات التعاون المبرمة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان فرصة لمواجهة هذه التحديات من خلال تيسير استئناف إنتاج النفط والتجارة بين البلدين. ومع ذلك، من أجل ترجمة حدود أي تحسن في الوضع المالي في السودان إلى تقدم في عملية السلام في دارفور، سيحتاج اعتماد مصفوفة التنفيذ إلى أن يقابله توافر الإرادة السياسية والموارد. وأحث الحكومة وحركة التحرير والعدالة أن يثبتا التزامهما في هذا الشأن بمضاعفة جهودهما الرامية إلى تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة على نحو كامل، بسبل منها المضي قدما في وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية.

٧٨ - وأحيط علما بالتعهدات التي قُدمت في مؤتمر المانحين بشأن دارفور، الذي عقد في الدوحة يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل، مما سيوفر موارد إضافية للإعمار والتنمية والقضاء على الفقر في دارفور. وأشجع الجهات المانحة والحكومة على التعجيل بتنفيذ التزاماتها من أجل الإعمار والتنمية في دارفور وفقا لاستراتيجية تنمية دارفور. ويتوقف تنفيذ هذه الأنشطة على إحراز تقدم في تهيئة بيئة مؤاتية. وأشجع الحكومة والسلطة الإقليمية في دارفور على العمل من أجل تحقيق هذا الهدف والتأكد من أن الترويج للإعمار والتنمية يجري على نحو يمنح الأولوية لاحتياجات المجتمعات المحلية الضعيفة والمتضررة من النزاع في كافة أنحاء دارفور.

٧٩ - ولكي يؤدي التعهد بالدعم الذي قطع في مؤتمر المانحين إلى تقدم ملموس على أرض الواقع، ستحتاج الوكالات المنفذة والعملية المختلطة إلى إتاحة سبل الوصول الكامل ودون عوائق في جميع أنحاء دارفور كي تنفذ ولاياتها. وفي هذا الصدد، فإنه يساورني قلق بالغ إزاء المعوقات التي تواجه عملها والتي لا تزال تعاني منها العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وسائر الشركاء الدوليين، ويشمل ذلك التأخر في إصدار التأشيرات ومنع سبل الوصول وفرض قيود على الحركة. وتقوض هذه المعوقات قدرة البعثة والوكالات على تقديم مساعدة فعالة لسكان دارفور. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى الامتناع عن إعاقة عمل العملية المختلطة، وكذلك الجهات الفاعلة الإنسانية ووكالات التنمية العاملة في دارفور.

٨٠ - ويتطلب التوصل إلى حل شامل ومستدام للنزاع أن تتخلى الأطراف المتحاربة عن العنف وأن ينخرط، بدلا عن ذلك، بعضها مع بعض في الحوار. وفي هذا الصدد، يجدر الترحيب كثيرا بما أحرز من تقدم في المفاوضات بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية وفصيل من حركة العدل والمساواة بقيادة محمد بشر. وأكرر دعوتي إلى الحكومة وسائر الحركات المسلحة غير الموقعة، ولا سيما أبناء دارفور الأعضاء في تحالف الجبهة الثورية السودانية، إلى وقف القتال فورا والدخول دون شروط مسبقة في المحادثات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

٨١ - وتعد مشاركة أصحاب المصلحة في دارفور في المشاورات الرامية إلى تعزيز أخذ زمام المبادرة في عملية السلام على الصعيد المحلي وتحقيق شموليتها عنصرا رئيسيا لتحقيق تسوية دائمة. ويجب أن يكون المشاركون قادرين على التحرك بأمان من تلك المناسبات وإليها دون خوف من أذى أو تدخل في حركتهم. ويمثل قيام مهاجمين مسلحين باختطاف ٣١ نازحا من قافلة بصحبة قوات تابعة للعملية المختلطة في طريقها إلى مؤتمر بشأن عملية السلام أمرا مقلقا للغاية. ولئن أثلج صدري أن المختطفين قد أفرج عنهم في ٣٠ آذار/مارس، فإني أدين بشدة المسؤولين عن الحادث. وأدعو الأطراف المتحاربة إلى تهيئة بيئة مؤاتية في جميع أنحاء

دارفور يمكن أن تجرى خلالها هذه المشاورات بأمان وحرية. ومن الأهمية بمكان أن تُعد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للعمليات المختلطة، والتي تواجه تحديات ومخاطر كبيرة في الميدان يوميا، وأن تدرّب للاضطلاع بالمهام التي تواجهها.

٨٢ - وللأسف فقد تواصل تفاقم النزاع الذي أبرزته في تقريره السابق المقدم إلى مجلس الأمن (S/2013/22)، والذي بدأ عندما اندلع عنف شاركت فيه جماعات من الميليشيات في كتم ومليط (شمال دارفور) في آب/أغسطس ٢٠١٢، بل وزادت حدته. وفي هذه السنة، أسفرت عدة حوادث قتال بين قوات الحكومة وقوات حركات مسلحة واشتباكات قبلية عنيفة بين جماعات الميليشيات إلى سقوط المزيد من الضحايا المدنيين وتدمير الممتلكات ونزوح ١٤٧ ٠٠٠ شخص. ويؤسفني أن نزوح عدد كبير من الناس بسبب الاشتباكات التي وقعت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام يفوق بكثير من نزوحوا خلال عام ٢٠١٢ بأسره.

٨٣ - واشتداد المنافسة بين المجتمعات المحلية في دارفور على الموارد المحدودة التي تعزى، جزئيا على الأقل، إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه السودان يعد أحد العوامل التي أسهمت في تفاقم العنف. وتشمل العوامل الأخرى انتشار الأسلحة في أوساط السكان المدنيين، إضافة إلى غياب المساءلة عن جرائم العنف وتفشي عدم الثقة بين المجتمعات المحلية. ولعل أوجه التحسن المأمولة للوضع الاقتصادي في السودان تساعد على تخفيف حدة مصدر من مصادر النزاع على الموارد. ومع ذلك، لا يزال تنظيم سبل الوصول على نحو منصف إلى الأراضي وسائر الموارد الطبيعية يمثل عنصرا أساسيا من عناصر السلام الدائم في دارفور، وكذلك الحال بالنسبة لتعزيز سيادة القانون ونزع سلاح الميليشيات والمصالحة بين المجتمعات المحلية. وأدعو الحكومة إلى معالجة هذه المسائل في سياق ممارسة مسؤولياتها عن حماية المدنيين. وفضلا عن ذلك، أحث جميع أطراف النزاع على ضمان احترام أوجه الحماية التي يمنحها القانون الإنساني الدولي للمدنيين.

٨٤ - وما زال يساورني بالغ القلق إزاء أثر الحالة الأمنية السائدة في دارفور على سلامة وأمن العاملين في العملية المختلطة والمجال الإنساني. وأدين المسؤولين عن الهجوم المسلح على حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة في عد الفرسان بجنوب دارفور. وأدعو السلطات إلى التصدي لمناخ الإفلات من العقاب على هجمات من هذا القبيل، وذلك من خلال التحقيق في الحادث ومحاسبة المسؤولين جنائيا.

٨٥ - ومما يثير بالغ القلق قيام ضباط الأمن باعتقال واحتجاز خمسة من موظفي العملية المختلطة في ثلاث حالات منفصلة، في انتهاك لاتفاق مركز القوات. وفي حين أني ألاحظ أن جميع الموظفين قد أُفرج عنهم، وكذلك عن ثلاثة من موظفي العملية المختلطة الوطنيين كانوا قد اعتقلوا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر لمدة ٣٠ يوماً، فإن هذه الانتهاكات للامتيازات والحصانات الممنوحة لأفراد العملية المختلطة غير مقبولة. وأحث الحكومة بشدة على الالتزام الصارم بشروط اتفاق مركز القوات والسماح لأفراد البعثة بتنفيذ ولايتها دون عوائق.

٨٦ - وفي الختام، أود أن أشكر الممثلة الخاصة بالنيابة وكبيرة الوسطاء بالنيابة بفريق الوساطة المشترك، عيشاتو مينداودو سليمان، على قيادتها للبعثة ولعملية الوساطة. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديري للعاملين في العملية المختلطة، نساء ورجالاً. وأوجه ثناء خاصاً لقائد القوة المنتهية ولايته، الفريق باتريك نيامفومبا، على خدمته المتفانية طوال السنوات الثلاث والنصف الماضية. كما أعرب عن امتناني لجهود العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون على صون حياة سكان دارفور المتضررين من النزاع وتحسينها.